

# Measuring the Application of COSO Aramework for Internal Control from the Point of View of the External Auditors in the Public Shareholding Companies listed on the Amman Stock Exchange

DR Nidal AL-Ramahi  
Zarqa uni- Jordan  
ramahinedal@zu.edu.jo

Received 14/03/2016

Accepted 17/7/2016

## **Abstract:**

This study aims at measuring the extent of the application of (COSO)framework for Internal Control from the viewpoint of the external auditors of companies listed in Amman Stock Market (ASM).The sample of the study consists of (189)external auditors monitoring (189) public companies that are listed in ASM. A questionnaire has been designed to measure the variables of the study, and then the questionnaire has been distributed on the population of this study. One main hypothesis and five secondary hypotheses were designed to include all internal control components (control environment, risk assessment, control activities, Information and Communication, as well as monitoring).The data was statistically analyzed by measuring the frequency of the application or non-application of the internal control components by each company.Then, the hypotheses were tested using (Z-test for Proportion).

The analysis revealed that public companies generally apply three components of (COSO) for internal control namely, control environment, risk assessment, and control activities, but there was no application for the other components "information & Communication" and "monitoring". On the other hand, the financial sector is characterized with a higher level of application, while the industrial sector showed a low level of application especially with reference to the component of control environment which revealed a low level of application for the human resources policies, procedures, and accountability. The researcher recommended that companies should regularly assess their internal control systems and should pay more attention to the variants of control and information & Communication, monitoring, especially in the industrial sector and the service sector.

**Keywords:** COSO, control environment, risk assessment, control activities, Information and Communication, Monitoring.

# قياس مدى تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الخارجيين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان\*

عمان\*

د. نضال محمود الرمحي

جامعة الزرقاء

قسم نظم المعلومات المحاسبية

ramahinedal@zu.edu.jo

تاريخ قبول البحث 2016/7/17

تاريخ استلام البحث 2016/3/14

## الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية، من وجهة نظر المدققين الخارجيين للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وبلغت عينة الدراسة: (189) مدققاً خارجياً، يدققون على: (189) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان، وقد صُممت استبانة تقيس متغيرات الدراسة، وزعت على أفراد العينة، وتم وضع فرضية رئيسية، وخمس فرضيات فرعية لتشمل جميع عناصر الرقابة الداخلية: (البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية والمعلومات والاتصال، والمراقبة)، وقد تمت معالجة البيانات إحصائياً؛ من خلال حساب تكرارات تطبيق الشركة لمؤشرات كل عنصر من عناصر الرقابة، من عدم تطبيقها، ومن ثم اختبرت الفرضيات من خلال استخدام ( Z-Test for Proportion).

ومن خلال تحليل البيانات تبين أن الشركات المساهمة العامة تقوم بتطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية بصورة عامة، وتبين وجود تطبيق لثلاثة عناصر من الرقابة، هي: (البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية)، ولا يوجد تطبيق لعنصري: (المعلومات والاتصال، والمراقبة)، كما تميز القطاع المالي بدرجة مرتفعة من التطبيق لعناصر الرقابة، أما القطاع الصناعي فكانت درجة التطبيق منخفضة فيه، خاصة عنصر البيئة الرقابية؛ إذ تبين انخفاض حاد في تطبيق مكوني: (سياسات الموارد البشرية والإجراءات، والمساعدة). وقد أوصى الباحث بضرورة قيام الشركات بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بصورة مستمرة، وزيادة الاهتمام بتطبيق عنصري الرقابة: (المعلومات والاتصال، والمراقبة)، خصوصاً في قطاعي: الصناعة والخدمات.

الكلمات المفتاحية: إطار (COSO)، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، المراقبة.

**المقدمة:**

تأتي أهمية الرقابة الداخلية كونها أهم ركن من أركان الإدارة الحديثة، وتعدّ الذراع الرئيس للنهوض بالمنظمات؛ لتتماشى مع التطوير والتحديث؛ تحقيقاً لمستويات عالية من الكفاية الإنتاجية، حيث إن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الداخلية، ويمكن أن تستجيب لهذا المطلب من الناحية القانونية، أو من خلال إنشاء بيئة الرقابة. ولهذا يمكن أن تستجيب للسيطرة على البيئة الرقابية المنظمة - في المقام الأول على مجلس الإدارة، والإدارة - وذلك بالوعي العام، والالتزام بأهمية الرقابة في جميع أنحاء المؤسسة، انطلاقاً من حاجة المساهمين للمعلومات المحاسبية للاطمئنان على سلامة استثمارهم، ومروراً بحاجة الإدارة للمعلومات؛ للتعرف إلى المخاطر المصاحبة للأنشطة التي تقوم بها المنشأة، وانتهاءً بالمتطلبات الحكومية للمعلومات المحاسبية لغايات احتساب الضريبة ودراسات الدخل القومي، حيث جاء الاهتمام المشترك لجميع هذه الجهات بجودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها، على الرغم من اختلاف الهدف من استخدام هذه المعلومات لكل جهة من الجهات.

وقد أدى تكاتف الجهود الدولية لوضع صفات خاصة للحكم على جودة المعلومات المحاسبية من جهة، وكيفية تحقيق هذه الصفات والمحافظة على ثباتها من جهة أخرى، وتعدّ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعيار الذي يُحكم بموجبه على جودة تلك المعلومات، وعناصر نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO) هي المقومات التي تساعد على تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية، وتحافظ على ثباتها، وقد أصبح هذا الإطار هو المعتمد في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(31)</sup>، خاصة بعد صدور قانون (Sarbanes Oxley) في عام 2002، حيث جاء هذا القانون ليؤكد مسؤولية كل من الإدارة، ومدقق الحسابات، عن تقييم كفاءة الرقابة الداخلية وفعاليتها<sup>(32)</sup>.

وقد زاد الاهتمام بموضوع الرقابة الداخلية والاعتماد على إطار: (COSO)، خصوصاً بعد صدور معيار: (315)، من قبل الاتحاد الدولي للمدققين والمحاسبين، الذي يُعنى بفهم البيئة الداخلية للمؤسسة، وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للرقابة الداخلية<sup>(34)</sup>، وقد تمّ وضع خمسة عناصر لنظام الرقابة، ووضع لكل عنصر مجموعة من المكونات الخاصة به، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى مدى تطبيق هذا الإطار من خلال وجهة نظر المدققين الخارجيين.

**مشكلة الدراسة:**

لا بدّ من وجود مناخ مناسب لعملية صناعة المعلومات المحاسبية؛ حتى تتمكن الإدارة من اتخاذ القرارات الملائمة. و يُعدّ نظام الرقابة الداخلية الفعال صمام الأمان داخل المنشأة، إذ يعمل

بدوره على مراقبة الأداء، والإشراف على تطبيق السياسات المالية والإدارية المناسبة، التي تحافظ على جودة المعلومات المحاسبية وتكوينها، والسؤال الرئيس الذي يطرحه الباحث هاهنا، والذي يعدّ أساساً للانطلاق في صياغة مشكلة الدراسة وتحديدّها، هل يوجد تطبيق لإطار: (COSO) للرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان؟ ومن هذا السؤال العام تنبثق عدة تساؤلات تساعد في الإجابة عن السؤال الرئيس في مشكلة الدراسة وهي:

1. هل توجد بيئة رقابية فاعلة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان؟
2. هل يوجد تقويم فاعل للمخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان؟
3. هل يوجد أنشطة رقابية فاعلة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان؟
4. هل يوجد نظام فاعل للمعلومات والاتصال في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان؟
5. هل يوجد نظام فاعل للمراقبة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان؟

**أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

6. التعرف إلى وجود تطبيق لإطار: (COSO) للرقابة الداخلية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
7. التعرف إلى وجود بيئة رقابية فاعلة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
8. التعرف إلى مدى وجود تقويم فاعل للمخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
9. التعرف إلى مدى وجود أنشطة رقابية فاعلة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
10. التعرف إلى مدى وجود نظام فاعل للمعلومات والاتصال في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
11. التعرف إلى مدى وجود نظام فاعل للمراقبة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

**أهمية الدراسة:**

12. تبرز أهمية الدراسة من أهمية أنظمة الرقابة المتبعة في الشركات، لتمكين ثقة المدققين الخارجيين عند التدقيق على الشركات؛ من خلال تحسين ممارسات التدقيق.
13. بيان أهمية كل مكون من مكونات أنظمة الرقابة الداخلية.



## فرضيات الدراسة:

المتبعة لتحقيق هذه الأهداف، وبذلك فإن الرقابة تتصل بعملية التخطيط<sup>(9)</sup>.

الرقابة الداخلية: هي عملية يقوم بها مجلس إدارة المنشأة، والإدارة، وغيرهم من الموظفين، وقد صُممت لتحقيق التأكد المعقول فيما يتعلق بفاعلية العمليات وكفاءتها، وموثوقية التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، ونلاحظ أن إطار عمل: (COSO)، قام بتوسيع نطاق عملها خارج إعداد التقارير المالية لتشمل جميع التقارير<sup>(31)</sup>، وأصبحت الرقابة أكثر توسعاً من نطاق الرقابة الداخلية، التي تخضع للاستعراض بموجب المادة: (404) من قانون: (SOX) لتشمل كفاءة جميع التقارير والعمليات وفعاليتها، وليس مجرد تقديم التقارير المالية<sup>(32)</sup>. وقد عرّف معهد المدققين الداخليين (IIA) الرقابة بأنها: أي إجراء تتخذه الإدارة، ومجلس الإدارة، والأطراف الأخرى من أجل إدارة المخاطر، وزيادة احتمال تحقيق الأهداف والغايات وخطط الإدارة، وتنظيم الأداء وتوجيهه بطريقة مُرضية؛ لتوفير ضمان معقول تحقيقاً لأهداف المنشأة<sup>(33)</sup>. وعرّفت الرقابة الداخلية بأنها: "العملية التي تسعى إلى التأكد من أن الإجراءات المحددة، والسياسات المرسومة، والخطط، والتعليمات تنفذ بدقة وعناية، كما تعني الرقابة أن النتائج المُحققة تطابق تماماً ما تتوقعه الإدارة وتصبو إليه"<sup>(16)</sup>. والمنشآت تقوم بإنشاء أنظمة رقابة داخلية؛ من أجل حماية أصول المنشأة من الاختلاس والتلاعب، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية والتقارير المالية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، والأنظمة، واللوائح القانونية<sup>(5)</sup>، ومن هنا فإدارة المخاطر المؤسسية عملية يقوم بها مجلس الإدارة، والإدارة، والموظفون، وتطبق من أجل الإعداد الاستراتيجي من خلال عمل المؤسسة، بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المؤسسة، وإن إدارة المخاطر تكون في حدود الرغبة في المخاطرة؛ لتوفير تأكيدات معقولة عما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة، ويتناول إطار إدارة المخاطر المؤسسية أربع فئات من أهداف الإدارة هي: الإستراتيجية، والعملية، والتقارير، والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها<sup>(21)</sup>. وعلى ذلك فإن مكونات إدارة المخاطر المؤسسية هي: البيئة الداخلية، وإعداد الأهداف، وتحديد الحدث، وتقويم المخاطر، ومواجهة المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة، وتتكون الرقابة الداخلية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم: (315)، من مقومات خمسة أساسية مترابطة، تصف الرقابة الداخلية ضمن إطار: (COSO):

**بيئة الرقابة:** تُعرّف بيئة الرقابة بأنها: "مجموعة من المعايير، والعمليات، والهيكل التي تُعد أساساً لتطبيق الرقابة الداخلية في المؤسسة. وهي عبارة عن عمل اتجاه عام داخل المؤسسة، والتأثير في الوعي الرقابي على أفرادها، وهو الأساس لجميع عناصر الرقابة

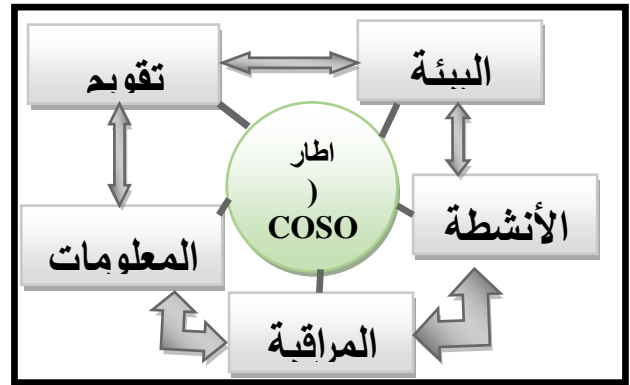
اعتماداً على مُتغيرات الدراسة، وانطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها، فقد صيغت الفرضيات التي يمكن اختبارها؛ للإجابة عن أسئلة الدراسة، ولتحقيق أهدافها، وفيما يأتي رصد لهذه الفرضيات:

**Ho:** لا يوجد تطبيق لإطار: (COSO) للرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

- ويندرج تحت هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية:
- Ho<sub>1</sub>:** لا توجد بيئة رقابية فاعلة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
- Ho<sub>2</sub>:** لا يوجد تقويم فاعل للمخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
- Ho<sub>3</sub>:** لا توجد أنشطة رقابية فاعلة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
- Ho<sub>4</sub>:** لا يوجد نظام فاعل للمعلومات والاتصال في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
- Ho<sub>5</sub>:** لا يوجد نظام فاعل للمراقبة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

## أنموذج الدراسة:

## شكل (1): أنموذج الدراسة



\*المصدر من تصميم الباحث

## الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:

تعدّ الرقابة الداخلية أحد أهم مكونات العمليات الإدارية التي تشمل: التخطيط، والتنظيم، والاتصالات، والتنسيق، واتخاذ القرارات، وتشكل من هذه العمليات سلسلة مترابطة ومتصلة؛ لتحقيق النجاح الذي يعتمد على ضرورة إيجاد توافق وترابط بين هذه العناصر، وينظر إليها على أنها العنصر الرئيس من عناصر العمليات الإدارية، التي تقوم بمتابعة مدى النجاح في تحقيق الأهداف، ومتابعة الخطط التي وضعتها الإدارة العليا، والتأكد من سلامة الأساليب والإجراءات

المدقق الخارجي على شهادة، وفترة تنفيذ بتقويم فاعلية الضوابط، وإجراءات الرقابة الداخلية<sup>(32)</sup>.

ويرى<sup>(24)</sup> أن على الإدارة وجوب إدارة المخاطر من خلال: وضع الأهداف أو تحديدها، وتحديد المخاطر، ومواجهة المخاطر بتخفيضها أو قبول تأثيرها أو مشاركتها أو تفاديها. وعلى أن تؤخذ المكونات الآتية لتقويم المخاطر: (تحديد الأهداف على مستوى الشركة، وتحديد المخاطر وتحليلها، وتقويم مخاطر الاحتيال، وتحديد التعبير وتحليله).

**الأنشطة الرقابية:** هي الأعمال الموضوعة من خلال السياسات والإجراءات؛ لضمان تنفيذ توجيهات الإدارة بشأن الحد من المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف. وتؤدي هذه الأنشطة على كافة المستويات الإدارية في المؤسسة، وعلى مراحل مختلفة ضمن عمليات المؤسسة، وبيئة تكنولوجيا المعلومات. وقد تكون هذه الأنشطة وقائية أو كشفية بطبيعتها، وقد تتضمن مجموعة من الأنشطة اليدوية (المؤتمتة)، من بينها الحصول على الموافقات، والاعتمادات، والتصديقات، والتسويات، ومراجعة الأداء<sup>(31)</sup>. إن هنالك بعض الإجراءات التي يجب تحديدها لمعالجة المخاطر؛ لتخفيضها وتقليلها، ولذلك على الإدارة تحديد ما يجب عمله لمعالجة تلك المخاطر، وهو ما يطلق عليه بالسياسات، ويجب عليها أيضاً تحديد ما يلزم لتنفيذ هذه السياسات، وهو ما يُسمى بالإجراءات، ويطلق على هذه السياسات والإجراءات الرقابية مجتمعة اسم: الأنشطة الرقابية<sup>(20)</sup>. ويمكن التمثيل لبعض الأنشطة الرقابية حسبما جاء في بعض الدراسات، حيث بين<sup>(24)</sup> أن التفويض السليم للأنشطة والمعاملات يعدّ من الأنشطة الرقابية، فضلاً عن تصميم الوثائق والسجلات -بحرٍ مُرضٍ- واستخدامها، كما بين<sup>(8)</sup> فصل المهام من خلال فصل وظائف التسجيل والاحتفاظ بها، كما بين<sup>(22)</sup> بأن حماية الأصول، والسجلات، والبيانات هي من الأنشطة الرقابية. وقد أخذت المكونات الآتية: (اختيار أنشطة الرقابة وتطويرها، واختيار الضوابط العامة على التكنولوجيا وتطويرها ونشرها من خلال السياسات والإجراءات).

**المعلومات والاتصالات:** إن المعلومات ضرورية لأي مؤسسة؛ للقيام بمسؤوليات الرقابة الداخلية بهدف تحقيق أهدافها. أما الاتصالات فهي عملية منكرة للحصول على المعلومات الضرورية وتقديمها وتبادلها. فضلاً عن أنها تُسهم في تمكين الأفراد من تلقي رسالة واضحة من الإدارة العليا، فيما يتعلّق بضرورة أخذ مسؤوليات الرقابة على محمل الجد. ويجب تحديد المعلومات والنقاط وتبادلها في إطار زمني يمكن الأشخاص من القيام بمسؤولياتهم؛ للحصول على العمليات التجارية، وغالباً ما يأخذ هذا الاتصال شكل سرد العملية، ومخططات النظم، والسياسات، والإجراءات المكتوبة، وما

الداخلية، ويوفّر انضباط المؤسسة وهيكليها، وهذا يدلّ على وجوب متانة هذا الأساس وصلابته، حيث يساعد إدارة المنشأة على القيام بوظائفها المعتادة؛ للوصول إلى أهدافها المنشودة، وتتضمن قيم المؤسسة فيما يتعلق بالنزاهة، والقيم الأخلاقية، والمعايير التي تمكن مجلس الإدارة من القيام بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بالحوكمة، والهيكل التنظيمي، وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات، وعملية استقطاب الكفاءات وتمييزهم والاحتفاظ بهم، والاهتمام اللازم بمقاييس الأداء، والحوافز، والمكافآت؛ لتنمية الشعور بالمسؤولية عن الأداء. ويكون لبيئة الرقابة الناشئة عن ذلك أثر واسع الانتشار في نظام الرقابة الداخلية بالكامل<sup>(31)</sup>. وقد أكدت الفقرة: (25) من: (AS5) أهمية بيئة الرقابة الداخلية وفعاليتها، وأنه يجب على المدقق الخارجي تقويم البيئة الرقابية في المؤسسة. ويرى<sup>(27)</sup> أن نشر القيم الأخلاقية المتمثلة بالأمانة والاستقامة في المنشأة، من العوامل المؤثرة في البيئة الرقابية، كما يرى<sup>(13)</sup> أن من هذه العوامل تحديد فلسفة الإدارة، وتحسين أسلوبها في العمل، ويرى<sup>(17)</sup> أن وجود مجلس إدارة، ولجنة تدقيق من العوامل المهمة المؤثرة في البيئة الرقابية، ويرى<sup>(26)</sup> أن وجود هيكل تنظيمي داخل المنشأة مهم أيضاً، ويرى<sup>(29)</sup> أن وجود سياسات واضحة للموارد البشرية وممارستها أمر مهم. ونستخلص من كلّ ذلك أن مكونات البيئة الرقابية التي سيعتمد عليها هي: (النزاهة، والقيم الأخلاقية، والالتزام، والكفاءة، وتحديد الهيكل التنظيمي، والسلطة، والمسؤولية وسياسات الموارد البشرية، والإجراءات، والمساءلة).

**تقويم المخاطر:** هي عملية ديناميكية متكررة؛ لتحديد المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف وتقويمها. وتقاس المخاطر بدرجة تحمّل المؤسسة للمخاطر المحددة. ومن ثمّ، يشكّل تقويم المخاطر أساساً لمعرفة كيفية العمل على إدارة المخاطر. كما يتطلّب تقويم المخاطر دراسة أثر التغيرات المحتملة في البيئتين: الخارجية والداخلية للمؤسسة، مما قد يجعل الرقابة الداخلية غير فاعلة<sup>(31)</sup>. ومن هنا فلا بدّ لإدارة المنشأة من القيام بتحديد المخاطر التي تواجهها وتحليلها، خاصة المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة، لذلك يجب على الإدارة تحديد الأساس لكيفية إدارة هذه المخاطر، ابتداءً من وجوب عملها بالمخاطر التي يمكن أن تواجهها، وانتهاءً بتنفيذ الأنشطة الرقابية التي تساعد في ضمان تنفيذ توجيهاتها بشأن معالجة هذه المخاطر، وتقويم المخاطر هو جوهر الامتثال الفاعل للمادة: (404) من قانون ساربنز أوكسلي، المختصة بتعزيز الإفصاح المالي، وتقويم إدارة الرقابة الداخلية، والذي يلزم الجهات المصدرة لنشر المعلومات في تقاريرها السنوية، بشأن نطاق هيكل الرقابة الداخلية وكفاءته، وإجراءات إعداد التقارير المالية، ويجب أن يحتوي تقرير

المباشر للإبلاغ عن الاحتيال والمخالفات إن وجدت، وفي حال كان نظام المعلومات المستخدم مبنياً على الحاسوب، يمكننا تعيين مسؤول حماية، ومستشار لهذا النظام، فضلاً عن الدور الكبير للمدقق الداخلي المتمثل في المراجعات المستمرة لنظام الرقابة الداخلية.

وقد أوضح (7) أن هنالك عوامل ومؤثرات قد تحول دون فاعلية نظام الرقابة الداخلية. ويتباين وجود هذه العوامل من منشأة لأخرى، ومن فترة إلى أخرى في المنشأة نفسها، ومن هذه العوامل: اعتماد نظام الرقابة الداخلية في كثير من مراحلها على الحكم الشخصي، وتجاوز الإدارة للسياسات والإجراءات المرسومة، والتواطؤ بين الموظفين، والتكلفة المرتفعة لإنشاء نظام رقابي متكامل. وحتى يحقق هذا النظام أهدافه المرجوة، فلا بد لهذا النظام أن يكون فاعلاً، لتحقيق الفاعلية. ويرى (13) أنه لا بد من فهم الإدارة وإدراكها لهدف الرقابة، وتكامل مكونات نظام الرقابة الداخلية وأجزائه، وفاعلية كل جزء من أجزاء هيكل الرقابة الداخلية، وكفاءة إدارة التدقيق الداخلي، ومدى استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد حدد معيار التدقيق رقم: (5)، (AS5) Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) الذي يتطلب أن تقوم إدارة كل شركة بمراجعة تقويم تصميم نظام رقابة الشركة؛ لتحديد ما إذا كانت تعالج المخاطر على نحو كاف، وانعدام وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، والكشف عنها في الوقت المناسب، وجمع الأدلة وتقويمها حول تشغيل عناصر الرقابة الخاصة بها، بحيث تكون مدى هذه الأدلة وطبيعتها متوافقة مع تقويمها للمخاطر المرتبطة بتلك الرقابة، وتقديم تقويم مكتوب عن فاعلية الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

#### الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة فإننا نجد أن دراسة: (Stephens) (27)، توصلت إلى أن الشركات التي يراجعها المراجعون الرئيسيون في النشاط الصناعي، والتي لديها لجان مراجعة ذات جودة عالية، هي الأكثر قدرة على استكشاف أوجه قصور الرقابة الداخلية في ظل المادة: (302) من قانون: (sarbances oxy). كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها مدير مالي ذو خبرة مالية ومحاسبية، يكون أكثر قدرة على التحديد بدقة لأوجه قصور الرقابة الداخلية وتصنيفها. أما دراسة أحمد (1)، فتوصلت إلى ضرورة تصميم نظام رقابة داخلية فعال؛ من أجل المحافظة على أصول المؤسسة، ومراقبة مستوى الأداء فيها، كما أكدت أهمية المراجع الخارجي في التأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وقد أوصت بضرورة تفعيل دور الرقابة الداخلية، وضرورة الاهتمام برأي المراجع الخارجي المستقل، في تقويم نظام الرقابة الداخلية. أما دراسة الصمادي (14)، فتوصلت إلى أن هنالك دوراً كبيراً للمدققين الداخليين في تقويم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في الشركات، وأوصت بضرورة

إلى ذلك، ويعدّ عنصر المعلومات والاتصال، العنصر الرابع من عناصر الرقابة الداخلية، وهو مهم جداً؛ لأنه حلقة الوصل التي تربط بين جميع مكونات الرقابة الداخلية مع بعضها بعضاً من جهة، وبين الأطراف المشاركة في نظام الرقابة الداخلية - سواء أكانت أطرافاً داخلية أو خارجية - من جهة أخرى، وبين الأنشطة والوظائف والأقسام من جهة ثالثة، حيث يساعد هذا المكون - في حال بنائه بشكل مُتقن - على سهولة تدفق المعلومات ومرورتها في المنشأة، في الوقت المناسب، وللجهة المناسبة؛ مما يُسهّل عملية المراقبة واتخاذ القرارات المناسبة (24)، وقد بين (21) أنه يجب عليها اتباع عدد من الخطوات ألا وهي: تحديد المعلومات الواجب الحصول عليها، وتحديد كيفية الحصول عليها، وتحديد كيفية توصيلها، وقد لفت (3) النظر إلى ضرورة إحكام قنوات الاتصال سواء في حال الحصول على المعلومات أو توصيلها، بحيث يكون تدفق المعلومات من أعلى إلى أسفل، على شكل سياسات، وتعليمات توجيهية، من أسفل إلى أعلى، على شكل تقارير وإبلاغات عن الأعمال التي أنجزت، وعن المخالفات التي تم اكتشافها؛ من أجل اتخاذ القرارات والتدابير المناسبة. وستؤخذ المكونات الآتية: (استخدام المعلومات ذات الصلة والتواصل داخلياً والتواصل خارجياً).

**المراقبة:** هي العملية التي تقوم جودة أداء الرقابة الداخلية على مر الزمن، وهو عنصر أساسي في النجاح على المدى الطويل لنظام الرقابة الداخلية. ويُستعان بعمليات التقويم؛ للتأكد من أن مكونات الرقابة الداخلية الخمسة مطبقة بالشكل المناسب، بما في ذلك الضوابط الرقابية اللازمة لتفعيل المبادئ الخاصة بكل عنصر على حدة. وتجري مقارنة النتائج بالمعايير التي وضعتها الجهات المُشرعة، أو الهيئات المعروفة في مجال تحديد المعايير، أو الإدارة ومجلس الإدارة، ويتم إبلاغ الإدارة بأوجه القصور وقد بين (20) أن هذا العنصر يقوم بمراقبة نظام الرقابة الداخلية؛ لتحديد ما إذا كان مستمراً في ملاءمته وقدرته على معالجة مخاطر جديدة أم لا، وذلك بسبب التغيرات التي تحدث في المنشأة، والحق إن هذه التغيرات في طبيعة المنشأة قد تصاحبها مخاطر جديدة لم تكن موجودة من قبل، فلذلك يجب أن تتوفّر المرونة في نظام الرقابة الداخلية، والتي تُعدّ ضرورية لمواجهة هذه المخاطر، فقد تكون هناك أنشطة رقابية كانت فاعلة سابقاً، ولكن لم تبقى كما هي وفق الوضع الجديد، أو أن هنالك سياسات لم تكن ضرورية سابقاً وأصبحت ذات أهمية في الوقت الحالي، فكل هذه الأسباب تبرز أهمية هذا العنصر؛ حيث إنه يشمل أنشطة المنشأة جميعها، وقد يشمل الأطراف الخارجية أيضاً. وهناك عدّة أساليب يمكن اتباعها من أجل مراقبة أداء نظام الرقابة الداخلية، مثل: استخدام محاسبة المسؤولية المتمثلة بالموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية، وتقارير الأداء، ويمكن أيضاً استعمال الخط





واسع، ليشمل النواحي الإدارية والفنية جميعها التي تسهم في تحقيق أهداف المنشأة، وأن قوة الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف، تقلل الخطر التشغيلي، وأوصت الدراسة بضرورة وضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية للمخاطر المحيطة بالعمل، وضرورة مراقبة مستوى هذه المخاطر. وبيّنت دراسة الذنبيات<sup>(8)</sup> عدم وجود علاقة بين مدى التزام الشركات بمقومات الرقابة الداخلية، وبين الأداء المالي، مقاساً بنسب العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، والعائد على المبيعات كل على حدة، بينما توجد علاقة بين مدى الالتزام بمقومات الرقابة الداخلية، وبين الأداء المالي، مقاساً بنسبة مجمل الربح، وأوصت بضرورة قيام الشركات بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة لديها بشكل مستمر، إضافة إلى العمل على إيجاد قسم خاص للرقابة على جودة أعمال دائرة التدقيق الداخلي. وبيّنت دراسة الجرد<sup>(2)</sup> أن مكونات الرقابة الداخلية الخمسة، تؤثر على تقدير خطر الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وأوصت بضرورة تقييم مكونات الرقابة الداخلية الخمسة لدى تقدير خطر الرقابة الداخلية. أما دراسة (Akosil)<sup>(18)</sup> فتوصلت إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية متشابهة، بين الجامعات الحكومية والخاصة إلى حد ما، وأكدت أن الإدارة لا تتخطى نظام الرقابة الداخلية في كلا النوعين من الجامعات، وأثبتت الدراسة أن فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة تساعد على تقليل التكلفة بشكل أفضل من الجامعات الحكومية. أما دراسة (Siamak)<sup>(26)</sup> فقد بيّنت أن هناك أثراً لاستخدام برامج المحاسبة الإلكترونية على الأداء المالي، الأمر الذي يؤثر على أنظمة الرقابة الداخلية.

ما يميّز هذه الدراسة:

تتشابه هذه الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة، في تناولها لموضوع الرقابة الداخلية ومكوناتها، وفقاً لإطار عمل: (COSO)، وهذا يدل على أهمية الموضوع، إلا أن ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، فيظهر في تناولها لموضوع تطبيق مقومات الرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

#### منهجية الدراسة:

##### مجتمع الدراسة وعينتها:

في هذه الدراسة حُدد المجتمع الذي يتكوّن من المدققين الخارجيين للشركات المساهمة والمدرجة في بورصة عمان، وقد تمّ اختيار عينة الدراسة على أساس تقسيم الشركات الموجود في بورصة عمان، والذي يقسم الشركات إلى ثلاثة أقسام: (أول، وثاني، وثالث)، حيث تمّ اختيار العينة من المدققين الخارجيين للشركات المساهمة المدرجة في السوق الأول أو السوق الثاني، لمختلف القطاعات، والتي تنطبق عليها المواد: (4)، (5)، (6)، (7)، (11)، من

الاهتمام بالكفاءة، والخبرة المحاسبية لمن يشغلون منصب التدقيق الداخلي، وضرورة التقييم المستمر للأنظمة الرقابية المعمول بها داخل الشركات. وتوصلت دراسة دهيرب<sup>(4)</sup>، إلى أن أغلب المؤسسات لا تعتمد على إطار التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية وفقاً لإطار: (COSO)، وأوصت بضرورة اعتماد هذا الإطار؛ لما له من مزايا إيجابية للمؤسسات عن طريق بيان المخاطر، وتحليلها، ووضع الضوابط المناسبة لها. وقد توصلت دراسة ذياب<sup>(6)</sup>، إلى أن هنالك علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية، وبين أبعاد جودة الخدمة المصرفية، وأوصت بضرورة تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية، خاصة مع تزايد استخدام التكنولوجيا. أما دراسة صهود<sup>(12)</sup>، فتوصلت إلى أن البيئة العربية غير مهيأة في الوقت الراهن لإقامة أنظمة رقابة داخلية فاعلة، وفقاً لتوجيه قانون ساربنيز أوكسلي، ومعايير المراجعة الدولية لتقييم الرقابة الداخلية أيضاً، وذلك لعدة أسباب أهمها: المتغيرات الاجتماعية، والسياسية، والتنظيمية، كما أن تصميم أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة فيها، لا ينسجم مع المعايير العالمية الحديثة، ولا يشكل حصانة حقيقية أمام التلاعب، والتواطؤ، والفساد، إلا أن تطبيق متطلبات قانون ساربنيز أوكسلي لتقييم الرقابة الداخلية، سيكون له محفّزات مهمة أهمها: تحسين جودة عملية إعداد التقارير المالية. وقد خلصت دراسة شاوشبي<sup>(11)</sup>، إلى ضرورة إلزام الشركات بتشكيل لجان مراجعة؛ نظراً لدورها في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، إضافة إلى تفعيل دور الجهات التنظيمية والتشريعية، بإصدار قرارات وتشريعات حول تلك اللجان، فضلاً عن التحديد الواضح لمقومات تشكيلها، وحقوقها، وواجباتها. وخلصت دراسة (Tucker)<sup>(34)</sup>، إلى أن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الشركات، تؤثر على كل مكون من مكونات الرقابة الداخلية الخمسة، وأن نظام تكنولوجيا المعلومات يتضمن نظاماً للرقابة الداخلية خاص بالحسابات المهمة، وعلى المراجع ضرورة القيام بوصف خصائص الرقابة العامة والتطبيقية، لما لها من أهمية في تنفيذ مهمات عملية المراجعة. وعند تصميم اختبارات الرقابة الإلكترونية، قد يحتاج المراجع إلى الحصول على أدلة إثبات على مدى كفاءة الرقابة المتعلقة بشكل مباشر، أو غير مباشر في الرقابة العامة، إضافةً للإجراءات التي تمكّن المراجع من فهم الإجراءات الإلكترونية واليدوية، التي تستخدمها الشركة؛ لإعداد القوائم المالية. أما دراسة السبوع<sup>(10)</sup>، فتوصلت إلى أن الشركات الصناعية الأردنية قد واكبت التطور في بناء هياكل رقابية، خاصة إطار الرقابة الصادر عن: (COSO)، وأن عنصر المعلومات والاتصال من عناصر الرقابة الداخلية التي أسهمت في تحقيق أهداف الرقابة المتعددة، مع تعطيل دور بقية العناصر، وأوصت بمعالجة القصور الموجود في بقية عناصر الرقابة الداخلية. أما دراسة الصوّاف<sup>(15)</sup>، فتوصلت إلى أن مفهوم الرقابة الداخلية قد امتد بشكل



**تحليل البيانات واختبار الفرضيات:**

حُلَّت النتائج لاختبار مدى ملائمة تصميم الاستبانة، وقد وجد معامل الاتساق لأجزاء الاستبانة كما هو موضح في الجدول: (3):

**جدول (3): نتائج اختبار كرونباخ ألفا**

معامل الاتساق	المجموعة
0.812	البيئة الرقابية
0.768	تقويم المخاطر
0.815	الأنشطة الرقابية
0.723	المعلومات والاتصال
0.843	المراقبة
0.901	المتغيرات مجتمعة

ويُتَّضح من الجدول: (3)، أن قيمة معامل الاتساق لكل مجموعة من المجموعات انحصرت في المدى: (0.723-0.843)، مما يدفع الباحث إلى الاستنتاج بأن معامل الاتساق للاستبانة وهو: (0.901)، ملائمٌ لأغراض الدراسة. ورُمِّزت البيانات المحصلة من المستجيبين كما يأتي:

**جدول (4): ترميز البيانات**

الرمز	المقياس
1	موجود
0	غير موجود

وقد كانت التكرارات لعناصر الرقابة الداخليّة كما يأتي:

**البيئة الرقابية:** أشارت الإحصاءات الوصفية في الجدول: (5)، إلى أن مكونات البيئة الرقابية قد تراوحت تكرارات حالات الوجود ما بين (69%-94%)، إذ بلغت أعلى نسبة لتحديد الهيكل التنظيمي والسلطة والمسؤولية، وأقل نسبة لسياسات الموارد البشرية والإجراءات، وقد كانت مكونات البيئة الرقابية في السوق الأول لشركات قطاع المال والخدمات مطبقة بنسبة: (100%)، أما السوق الثاني وقطاع الصناعة فتراوحت بين: (6%-100%)، حيث حازت سياسات الموارد البشرية والإجراءات والمساءلة، في الشركات الصناعية المُدرجة في السوق الثاني على أقل نسبة: (18%، 6%) على التوالي.

**تقويم المخاطر:** أشارت الإحصاءات الوصفية في الجدول: (6)، إلى أن مكونات تقويم المخاطر، إذ تراوحت تكرارات حالات الوجود ما بين: (71%-88%)، إذ بلغت أعلى نسبة لتحديد الأهداف على مستوى الشركة، وأقل نسبة لتحديد المخاطر وتحليلها. وقد كانت أعلى نسبة في القطاع المالي، حيث تراوحت بين: (83%-100%)، وأقل نسبة في القطاع الصناعي، إذ بلغت نسبة تقويم مخاطر الاحتيال في شركات السوق الثاني الصناعية (26%).

تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان<sup>(30)</sup>، وبلغت عينة الدراسة: 189 مفردة يمثلون: 72 شركة في السوق الأول، و: 117 شركة في السوق الثاني، ويوضح الجدول: (1)، أعداد الشركات وتوزيعها على القطاعات:

**جدول (1): عينة الدراسة**

القطاع	عدد الشركات المدرجة في السوق الأول	النسبة	عدد الشركات المدرجة في السوق الثاني	النسبة	المجموع	النسبة
مالي	32	44%	60	51%	92	49%
خدمات	21	29%	23	20%	44	23%
صناعي	19	26%	34	29%	53	28%
المجموع	72	100%	117	100%	189	100%

المصدر: الباحث بالرجوع لبورصة عمان.

**أداة جمع البيانات:**

جمعت بيانات الدراسة الأولية باستخدام استبانة تقيس مستوى مدى تطبيق إطار: (COSO) للرقابة الداخلية. وقد صُممت الاستبانة بعد مسح أولي للشركات -عينة الدراسة- ومراجعة الأدبيات المتوفرة في هذا المجال. وقد وُزعت الاستبانة على المدققين الخارجيين لعينة الدراسة. وتتكوّن الاستبانة من ستة أقسام، يقوم القسم الأول بجمع البيانات العامة: (الديمغرافية)، أما القسم الثاني فتُجمع بموجبه البيانات الخاصة بالبيئة الرقابية، أما القسم الثالث فتُجمع بموجبه البيانات الخاصة بتقويم المخاطر، أما القسم الرابع فتُجمع بموجبه البيانات الخاصة بالأنشطة الرقابية، أما القسم الخامس فيتمّ بموجبه جمع البيانات الخاصة بالمعلومات والاتصال، أما القسم السادس تُجمع بموجبه البيانات الخاصة بالمراقبة. ويبين الجدول الآتي عدد الأسئلة الخاصة بكل متغير:

**جدول (2): توزيع الاستبانة**

المتغير	عدد الأسئلة
البيئة الرقابية	16
تقويم المخاطر	14
الأنشطة الرقابية	13
المعلومات والاتصال	12
المراقبة	13
المجموع	68



جدول (5): مكونات البيئة الرقابية

المكونات	تكرار الوجود													
	مالي			خدمات			صناعي			الإجمالي %	%			
	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %					
النزاهة والقيم الأخلاقية	32	100	60	100	21	100	20	87	17	89	15	44	165	87
الالتزام والكفاءة	32	100	55	92	21	100	16	70	16	84	20	59	160	85
تحديد الهيكل التنظيمي والسلطة	32	100	57	95	21	100	20	87	18	95	29	85	177	94
سياسات الموارد البشرية والإجراءات	32	100	45	75	21	100	15	65	12	63	6	18	131	69
المساعدة	32	100	47	78	21	100	17	74	13	68	2	6	132	70

جدول (6): مكونات تقييم المخاطر

المكونات	تكرار الوجود													
	مالي			خدمات			صناعي			الإجمالي %	%			
	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %					
تحديد الأهداف على مستوى الشركة	32	100	58	97	19	90	18	78	17	89	23	68	167	88
تحديد المخاطر وتحليلها	30	94	54	90	16	76	18	78	13	68	4	12	135	71
تقييم مخاطر الاحتيال	30	94	50	83	16	76	17	74	14	74	9	26	136	72
تحديد التغيير وتحليله	30	94	50	83	17	81	17	74	16	84	12	35	142	75

المعلومات والاتصالات: أشارت الإحصاءات الوصفية في الجدول: (8)، إلى أن مكونات المعلومات والاتصال تراوحت فيها تكرارات حالات الوجود ما بين: (71%-83%)، حيث بلغت أعلى نسبة للتواصل داخلياً، وأقل نسبة لاستخدام المعلومات ذات الصلة. وقد كانت أعلى نسبة في القطاع المالي، حيث بلغت: (94%) لاستخدام المعلومات ذات الصلة، وأقل نسبة في القطاع الصناعي، حيث بلغت نسبة التواصل خارجياً في شركات السوق الثاني الصناعية: (53%).

جدول (8): مكونات المعلومات والاتصال

المكونات	تكرار الوجود													
	مالي			خدمات			صناعي			الإجمالي %	%			
	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %					
استخدام المعلومات ذات الصلة	30	94	50	83	18	86	16	70	13	68	7	21	13	71
التواصل داخلياً	29	91	54	90	18	86	14	61	14	74	27	79	15	83
التواصل خارجياً	29	91	46	77	18	86	13	57	12	63	18	53	13	72

المراقبة: أشارت الإحصاءات الوصفية في الجدول: (9)، إلى أن مكونات المراقبة تراوحت فيها تكرارات حالات الوجود ما بين: (71%-74%)، حيث بلغت أعلى نسبة للتقييم المستمر والمستقل، وأقل نسبة لتقييم أوجه القصور. وقد كانت أعلى نسبة في القطاع المالي، حيث بلغت: (97%) للتقييم المستمر والمستقل، وأقل نسبة في القطاع الصناعي، حيث بلغت نسبة التقييم المستمر والمستقل في شركات السوق الثاني الصناعية: (24%).

جدول (9): مكونات المراقبة

المكونات	تكرار الوجود													
	مالي			خدمات			صناعي			الإجمالي %	%			
	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %					
التقييم المستمر والمستقل	31	97	51	85	17	81	15	65	13	68	8	24	135	71
تقييم أوجه القصور	30	94	47	78	16	76	14	61	12	63	20	59	139	74

استُخدم (Z-Test for Proportion) لاختبار الفرضيات، إذ اختير المجتمع P عن طريق احتساب Ps للعينية، والتي تحسب بقسمة المشاهدة على مجموعها، ومن ثم فرز حالات النجاح والفشل، ويستخدم هذا الأسلوب لاختبار الفرضيات حول نسبة الأحداث ذات الأهمية في المجتمع، بدلاً من اختبار متوسطات الأحداث جميعها، وذلك ليقرر ما إذا كان يجب رفض فرضية العدم. وبعد ذلك تطبيق المعادلة الآتية (Berenson 2014, pp349):

$$Z = \frac{P_s - P}{\sqrt{\frac{P(1-P)}{n}}}$$

جدول (7): مكونات الأنشطة الرقابية

المكونات	تكرار الوجود													
	مالي			خدمات			صناعي			الإجمالي %	%			
	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %	السوق الأول	السوق الثاني	السوق %					
اختبار أنشطة الرقابة وتطويرها	32	100	58	97	19	90	18	78	17	89	25	74	169	89
اختيار الضوابط التكنولوجية وتطويرها	31	97	50	83	17	81	14	61	14	74	13	38	139	74
نشر الأنشطة من خلال السياسات والإجراءات	31	97	46	77	17	81	13	57	12	63	14	41	133	70



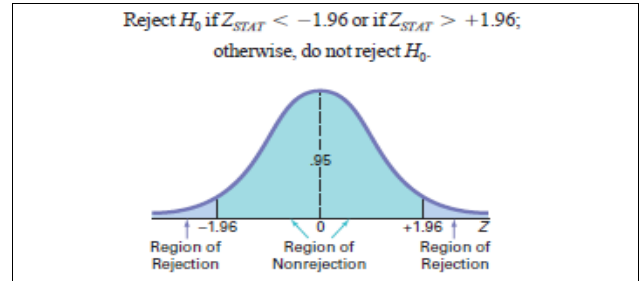
حيث إن :

$$P_s = \frac{x}{n}$$

P = افتراضات النجاح.

وتكون منطقة القبول وفقاً للشكل التالي:

شكل(2): منطقة قبول الفرضية



\*المصدر Berenson(19)

لاختبار الفرضيات باستخدام اختبار Z وقد كانت نتائج هذا الاختبار

كما هي موضحة في الجدول: (10):

جدول (10): عناصر الرقابة الداخلية

القرار	P	قيمة Z	الوجود	الأبعاد
رفض الفرضية العدمية	0.0006	3.4444	154	البيئة الرقابية
رفض الفرضية العدمية	0.0438	2.0159	145	تقويم المخاطر
رفض الفرضية العدمية	0.0196	2.3333	147	الأنشطة الرقابية
قبول الفرضية العدمية	0.1236	1.5397	142	المعلومات والاتصال
قبول الفرضية العدمية	0.4556	0.7460	137	المراقبة
رفض الفرضية العدمية	0.0438	2.0158	145	إطار COSO

مستوى المعنوية: (0.05)، قيمة Z الجدولية = 1.96

من الجدول: (10)، وبناءً على نتائج اختبار Z وعند مستوى معنوية (0.05)، فإنه يجب رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى الخاصة بالبيئة الرقابية؛ وذلك لأن قيمة (Z = 3.4444)، وهي تقع خارج منطقة القبول: (1.96 < Z < -1.96)، كما أن P تساوي: (0.0006)، وهي أقل من مستوى المعنوية المطلوبة، وهذا يدل إلى وجود بيئة رقابية فاعلة، وهو يتوافق مع النتائج الخاصة بمكونات البيئة الرقابية. كما يجب رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية الخاصة بتقويم المخاطر، وذلك لأن قيمة (Z = 2.0159)، وهي خارج منطقة القبول، كما إن P تساوي: (0.0438)، وهي أقل من مستوى المعنوية المطلوبة، ونلاحظ بأنه يوجد تقويم للمخاطر في الشركات بوجه عام، على الرغم من أن القطاع الصناعي يفتقر إلى مكون تحديد المخاطر. كما يجب رفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة الخاصة بالأنشطة الرقابية، وذلك لأن قيمة (Z = 2.3333)، وهي خارج منطقة القبول، كما إن P تساوي: (0.0196)، وهي أقل من مستوى المعنوية المطلوبة. كما يجب قبول الفرضية العدمية الفرعية الرابعة الخاصة بالمعلومات والاتصال، وذلك لأن قيمة (Z = 1.5397)، وهي ضمن منطقة القبول، كما إن P تساوي:

(0.1236)، وهي أكبر من مستوى المعنوية المطلوبة. كما يجب قبول الفرضية العدمية الفرعية الخامسة الخاصة بالمراقبة، وذلك لأن قيمة (Z = 0.7460)، وهي ضمن منطقة القبول، كما أن P تساوي: (0.4556)، وهي أكبر من مستوى المعنوية المطلوبة.

أما الفرضية الرئيسية فيجب رفضها، وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود تطبيق لإطار: (COSO)، للرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الخارجيين، للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان؛ وذلك لأن قيمة (Z = 2.0158)، وهي خارج منطقة القبول، كما أن P تساوي: (0.0438)، وهي أقل من مستوى المعنوية المطلوبة.

### الاستنتاجات والتوصيات:

تتلخص أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من خلال التحليل الإحصائي بما يأتي:

- 1- بينت نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة العامة الأردنية، تقوم بتطبيق متطلبات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار عمل: (COSO)، من خلال تطبيق مقومات النظام مجتمعة، وهذا يتطابق مع دراسة دهيرب: (4)، ودراسة زياب: (6)، وقد كان التطبيق منحصراً في كل من البيئة الرقابية، وتقويم المخاطر، والأنشطة الرقابية، أما المعلومات والاتصال والمراقبة، فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود تطبيق لهما.
- 2- تبين أن مستوى درجة تطبيق القطاعات لعناصر الرقابة الداخلية في القطاع المالي عالية، بالمقارنة بقطاعي: الخدمات والصناعة، وهذا أمر منطقي؛ لكثرة القيود والقوانين التي تحكم القطاع المالي، من خلال البنك المركزي وقانون البنوك.
- 3- بينت نتائج التحليل الإحصائي أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول، تقوم بتطبيق عناصر الرقابة الداخلية بدرجة مرتفعة، على عكس شركات السوق الثاني، التي كان مستوى التطبيق فيها منخفضاً بدرجة مرتفعة؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن القيود على السوق الأول أكبر من تلك التي جاءت تُقيد السوق الثاني.
- 4- إن مكوني: تحديد المخاطر وتحليلها، وتقويم مخاطر الاحتيال، هما من أقل مكونات تقويم المخاطر تطبيقاً في الشركات الصناعية في السوق الثاني، وهذا يفسر الوضع المتعثر لهذه الشركات.





والإدارية، المجلد 19، العدد 70، ص: 398-433، 2013.

6- ذياب، نائلة محمود، "أثر عناصر الرقابة الداخلية في جودة الخدمات المصرفية -دراسة ميدانية على البنك العربي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2010.

7- الذنيبات، علي عبد القادر، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير التولية: نظرية وتطبيق، الطبعة الثالثة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2012.

8- الذنيبات، علي عبد القادر ونوال كفوس، "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي"، دراسات: العلوم الإدارية، المجلد 39، العدد 1، ص: 30-46، 2012.

9- زويلف، مهدي حسن ومحمد قاسم القريوتي، مبادئ الإدارة نظريات ووظائف، عمان: جمعية عمال، المطابع التعاونية، 2008.

10- السبوع، سليمان سند، "أثر هيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) على أهداف الرقابة: حالة الشركات الصناعية الأردنية"، مجلة دراسات: العلوم الإدارية، مجلد 38، العدد (1)، ص: 103-117، 2011.

11- شاوشي، كهينة طاهر، "دور لجان المراجعة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية -دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2011.

12- الصحن عبد الفتاح، وسرايا محمد، ونصر عبد الوهاب، وشحاته، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

13- الصمادي، علاء، 2010، "أثر جودة لجنة التدقيق على فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية (دراسة ميدانية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

14- صهود، فتحي مبروك، "تقييم فعالية الرقابة الداخلية في ظل قانون (sarbances oxly) ومعايير المراجعة وإمكانية التطبيق في البيئة العربية: دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق-سوريا، 2010.

15- الصواف، محمد حسين علي، "أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطرة التشغيلية في المصارف التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق، 2011.

5- بيّنت نتائج الدراسة أنّ الشركات المساهمة العامة الأردنية، ينخفض فيها تطبيق عنصر الرقابة: (المعلومات والاتصال، والمراقبة)، وهذا يتطابق مع دراسة السبوع (10).

ومن خلال هذه الاستنتاجات يوصي الباحث بما يأتي:

1. على الشركات المساهمة العامة الأردنية توفير عناصر الرقابة بصورة مستمرة، والتركيز على رفع مستوى التطبيق لكل من المعلومات والاتصال والمراقبة؛ لما لها من أهمية في دعم نظام الرقابة الداخلي.
2. العمل على تشديد الرقابة على القطاعين الخدمي والصناعي، ووضع تشريعات تضمن دقة البيانات المقدمة للبورصة من قبل هذه القطاعات.
3. العمل على زيادة المتطلبات اللازمة لإدراج الأوراق المالية في السوق الثاني.
4. قيام الشركات بزيادة الاهتمام بتحليل مخاطر الاحتيال وتقويمها، لما لها من عائد إيجابي على الشركة.

المراجع:

المراجع العربية:

- 1- أحمد، وجدان علي، "دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.
- 2- الجرد، رشا بشير، "أثر تقييم مقومات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة ميدانية في سورية"، المجلة الجامعة، المجلد 3، العدد 15، ص: 217-244، 2013.
- 3- الحسبان، عطاء الله أحمد سويلم، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، ط(1)، عمان: دار الراية للنشر، 2009.
- 4- دهيرب، محمد سمير، "تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة اعتماد أنموذج التقييم الذاتي للرقابة الداخلية وإمكانية تطبيقه في المؤسسات الإنتاجية والخدمية في القطاع العام"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنشي، العراق، 2010.
- 5- الدوغجي، علي وإيمان الخير، "تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق أنموذج (COSO)"، مجلة العلوم الاقتصادية

- Systems", journal of finance and accounting, Vol 4, No 11,2013.
- 27- Stephens, A. "Corporate Governance Quality and Internal Control Under the Sarbanes Oxly Regime Section 302" Unpublished Doctoral Dissertation, the university of Arizona, 2009.
- 28- Taylor, D.H., Auditing integrated concepts and procedures ,6th Edition, John wiley.2008.
- 29- Whittington O. Ray, & Kurt Pany, Principles of Auditing & Other Assurance Services, 20th Edition, McGraw Hill, 2015.
- 30- المواقع الالكترونية:
- 31- ASE, URL: <http://www.ase.com.jo/ar/node/810>, accesses 28/6/2016.
- 32- COSO, URL: <http://www.coso.org/documents/COSO,a> ccesses 28/6/2016.
- 33- SARBANES-OXLEY, URL: <http://www.soxlaw.com/s404.htm>, access es 28/6/2016.
- 34- THE IIA, URL: [https://na.theiia.org/standards-guidance/Public Documents/IPPF\\_Definition.doc](https://na.theiia.org/standards-guidance/Public Documents/IPPF_Definition.doc), accesses 28/6/2016.
- 35- Tucker, X.L., (2011), An E- Risk Primer (Altamnote Springs, FL: The Institute of Internal Auditors, Auditors, Research Foundation , [www.ifac.com](http://www.ifac.com), 12/2/2016.
- 16- عباس، علي، الرقابة الإدارية على المال والأعمال، الأردن، مكتبة الزائد العلمية، 2001.
- 17- فوزي، سمية، "حوكمة الشركات في مصر مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى - حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين" مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، ص: 361 - 2004، 369.
- المراجع الأجنبية:**
- 18- Akosili, A.I, and Fasesin, "comparative assessment of internal control system in public and private universities in south- west", Nigeria, research journal of finance and accounting, Vol4, No13, 2013.
- 19- Bereenson M., Levine D. and Krehbiel T.. Basic Business Statistics, Concepts and Application. 13th Edition- Prentice Hall, 2014.
- 20- Dull, Gelinas, Wheeler. Accounting information systems foundations in enterprise risk management, 9th edition, South-Western Cengage Learning, 2012.
- 21- Hurt, Robert L., Accounting Information Systems Basic concepts and current Issues, 4th edition, McGraw Hill, 2016.
- 22- Louwers Timothy, Ramsay Robert, Sinason David, Strawser Jerry. Auditing & Assurance Services, 5th edition, McGraw Hill, 2012.
- 23- Ricchiute, D.N, , Auditing, Cincinnati Ohio, South Western Publishing Co. 2008.
- 24- Romney Marshall B., Steinbart Paul J., Accounting Information Systems, 13th editions, Pearson, 2015.
- 25- Sawyaer, Dittenhoter , Scheiner, The Practice of Modern Internal Auditing, the institute of internal auditors, 5th edition, IIA, 2003.
- 26- Siamak, N.S, "The Impact of Implementation of E-Accounting System on Financial Performance with Effects of Internal Control